مجلس شراكة الاتحاد الأوروبي – إسرائيل ينبغي التصدي لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان

(بروكسل – NO يونيو/حزيران OMMS) قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي لانتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان أن تكون إحدى القضايا ذات الأولوية في اجتماع مجلس الشراكة للاتحاد الأوروبي وإسرائيل غداً.

وقد وضعت المنظمة سجلاً لاستخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة ضد المدنيين بين يدي الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي في ورقة تتضمن تقريراً موجزاً في هذا الشأن وتعرض لبواعث القلق الرئيسية لمنظمة العفو الدولية. (يمكن الاطلاع على الوثيقة من الموقع الإلكتروني eu.org-www.amnesty).

فمنذ بداية العام، قتلت القوات الإسرائيلية ما يربو على NMM فلسطيني، بينهم أكثر من OM طفلاً. وكثيراً ما لقي مدنيون تصادف وجودهم في أماكن القصف ضحايا للهجمات بالصواريخ وما شابهها من الهجمات الإسرائيلية.

وقال ديك أوستينغ، مدير مكتب الاتحاد الأوروبي التابع لمنظمة العفو الدولية: "إن لدى إسرائيل قضايا أمنية خطيرة، ولكنها لا تستطيع معالجتها على حساب المدنيين الأبرياء. إن ذلك لا يخدم سوى تأجيج دائرة العنف، التي يقع إسرائيليون أيضاً ضحية لها".

إن إسرائيل تواصل أعمال القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات الإدارية على الرغم من عدم قانونية هذه الأساليب وما تمثله من انتهاك لقانون حقوق الإنسان. ففي الوقت الراهن، يقبع ما يربو على SMM فلسطيني رهن الحجز بلا تهمة أو محاكمة في معسكرات للجيش تحت ظروف في غاية القسوة.

بينما يستمر كذلك تطوير المستوطنات وتوسعتها في الأراضي المحتلة، فيما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية لتوها خططاً لبناء PIRMM وحدة سكنية جديدة في منطقة القدس الشرقية.

إن على إسرائيل التزاماً قانونياً، باعتبارها سلطة احتلال، بأن تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وهذه المسؤولية أعظم اليوم منها في أي وقت مضى في ضوء التدهور المتزايد لحالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية. بيد أن تدابير من قبيل مواصلة بناء جدار الفصل في الضفة الغربية، وإغلاق معبر كارني/مونتار، المعبر الوحيد لدخول المؤن إلى غزة، لا تخدم إلا تفاقم حالة الفقر في المنطقة.
وتساور منظمة حقوق الإنسان كذلك بواعث قلق بشأن قانون "المواطنة والدخول إلى إسرائيل" القائم على التمييز، والذي يحول دون جمع شمل العائلات. فهو يستهدف مواطنين إسرائيليين من الجنسين ممن تزوجوا فلسطينيين أو فلسطينيات من المناطق المحتلة، وبينما يبدو جلياً أن الدافع الأساسي وراءه هو العامل الديمغرافي، وليس الأمني، فإن له عقابيله المدمرة على حقوق الإنسان الأساسية.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الاتحاد الأوروبي إلى إثارة هذه القضايا مع السلطات الإسرائيلية لتطلب منها ما يلي:

الامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد الفلسطينيين؛
الوفاء بالتزاماتها التي يفرضها عليها القانون الإنساني الدولي، بصفتها سلطة احتلال، من أجل ضمان مصالح السكان الفلسطينيين؛
وضع حد للممارسة غير القانونية المتمثلة في الاعتقالات الإدارية وأعمال القتل خارج نطاق القضاء؛
إلغاء قانون "المواطنة والدخول إلى إسرائيل" أو تعديله، واحترام مبدأ عدم التمييز.